



«أرقام كابيتال»: الصفة تدعم نمو محفظة الائتمان والودائع للبنك

الاستحواذ على «لندن والشرق الأوسط» سيرفع أرباح «بوبيان» 7% في 2020



علاء مجيد

تتباين آفاق صفقة استحواذ بنك بوبيان على بنك لندن والشرق الأوسط على النتائج المالية للبنك خلال العام 2020، حيث تشير توقعات تقرير أبحاث أرقام كابيتال إلى أن الصفقة ستعكس إيجاباً على صافي أرباح البنك لتزداد بنسبة 7% بنهاية العام الحالي، وكذلك على محفظة القروض المتوقع لها أن تنمو بنسبة 11%، إضافة إلى نمو بنسبة 5% في إجمالي ودايع العملاء أيضاً. ولكن التقرير أشار إلى أن الاستحواذ سيؤثر سلباً على معدل كفاية رأس مال الشريحة الأولى لبنك بوبيان بانخفاض قدره 130 نقطة أساس أي ما يعادل 1,3%، وقد تزامن ذلك مع إعلان البنك في منتصف نوفمبر الماضي عن حصوله على موافقة بنك الكويت المركزي لإصدار صكوك بقيمة لا تزيد على مليار دولار، وهو ما قد يمثل خطوة من البنك لتغطية ذلك التراجع في معدل كفاية رأس المال نتيجة صفقة الاستحواذ.

ملحوظ في السنوات القادمة بفضل نمو القروض بنسبة 14% بنهاية 2019 فمن المتوقع ارتفاع الأرباح من 63 مليون دينار في 2019 إلى 84 مليون دينار بحلول عام 2020، وقد تصل الأرباح إلى 92 مليون دينار بحلول 2021 وقد تصل إلى 110 ملايين دينار بحلول عام 2022، وأخيراً قد تصل إلى 123 مليون دينار بحلول 2023. وأشار التقرير إلى نمو صافي إيرادات الفوائد في السنوات المقبلة، فمن المتوقع أن تصل إلى 149 مليون دينار بنهاية 2020، بعد أن كانت 119 مليون دينار في عام 2019، وقد تصل إلى 171 مليون دينار بحلول عام 2021، ثم 191 مليون دينار بحلول 2022 إلى أن تصل إلى 214 مليون دينار بحلول عام 2023.

ولفت التقرير إلى أن العائد على حقوق مساهمي البنك وصل إلى 12,7% في عام 2019 حسب تقديرات أرقام كابيتال بمعدل يتفوق عن متوسط العائد على حقوق المساهمين للقطاع المصرفي الكويتي وقد يصل إلى 16,1% بحلول عام 2020 إلى أن تصل إلى 17,8% بحلول عام 2021.

وأشار التقرير إلى أن السهم لا يزال يتداول في مضاغفات مقبولة بمكرر ربحية متوقع 21,9 مرة في 2020 على الرغم من أن مكرر الربحية في العام الماضي كان 29,4 مرة وبحلول عام 2021 سيكون مكرر الربحية المتوقع 20 مرة.

«ميد»: 3,78 تريليونات دولار قيمة مشاريع قيد التخطيط والتنفيذ بالخليج

مشاريع قيد التخطيط والتنفيذ بالخليج

محمود عيسى

انخفاضاً تراوح ما بين 0,54% و0,90%، وهبطت قيمة مشاريع الإمارات بنسبة 0,18% نتيجة إنجاز مشروعات تتجاوز قيمتها 3,5 مليارات دولار. وعلى الجانب الآخر، سجلت المملكة العربية السعودية بالمقابل ارتفاعاً في سوق المشاريع بنسبة طفيفة بلغت 0,14%، وهي واحدة من اثنتين فقط من الأسواق الخليجية التي كسبت نقاطاً على المؤشر خلال الشهر، بالإضافة إلى قطر التي حققت نمواً كبيراً بلغت نسبته 7%، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى مشاريع إنشائية جديدة وأخرى ذات صلة بقطاع النقل مثل الفساد القائمة في جزيرة قطيفان الشمالية والمراجعة التصديقية للمبانيات في مشاريع أخرى. في غضون ذلك، تواصل إيران مسيرتها الهبوطية، حيث بلغت قيمة المشروعات النشطة في الوقت الحاضر 260,9 مليار دولار، بانخفاض قدره 8 مليارات دولار عن الرقم الذي سجلته الشهر السابق.

أظهر مؤشر المشروعات الخليجية خلال يناير الماضي تحسناً طفيفاً بنسبة 0,5% عما كان عليه في ديسمبر 2019، وذلك على الرغم من الأحداث الاقتصادية والجيوستراتيجية السلبية بالمنطقة، حيث ارتفعت قيمة المشاريع المخطط لها والجاري تنفيذها في منطقة الخليج لتصل إلى 3,78 تريليونات دولار.

وقالت مجلة ميد إن هذا التحسن الهامشي مهم في ضوء الظروف السائدة منذ مطلع 2020 داخل المنطقة وخارجها في يناير وفبراير الجاري، ففي حين تراجع مؤشر مشاريع الكويت بسبب تعليق أو إلغاء العديد من المشروعات بما في ذلك المرحلة الثالثة من مشروع فارس السفلي للمنط الثقيل من حقل الرتقة البالغة تكلفته 2 مليار دولار، فقد سجلت قيمة المشاريع النشطة في البحرين وعمان والكويت أيضاً



وفقاً لأسعار إقفالات 31 يناير الماضي

1,54 مليار دينار قيمة أسهم السوق الأول المرهونة

مليون سهم بقيمة 40,4 مليون دينار. وبلغت قيمة أسهم بنك وربة المرهونة 27,6 مليون دينار بكميات رهن 990,3 مليون سهم، تلاه سهم اجيلتي بكميات أسهم مرهونة 434,3 مليون سهم بقيمة 36,9 مليون دينار، ثم سهم برقان بكميات أسهم مرهونة 237 مليون سهم بقيمة 7,3 ملايين دينار، فيما تراوحت باقي أسهم السوق الأول المرهونة بين 1,3 مليون دينار ونحو 19 ألف دينار كما يظهر في الجدول المرفق.

ولا تزال شركة هيومن سوفت الوحيدة بين أسهم السوق الأول التي لا يوجد بها سهم واحد مرهون. يذكر أن هناك أسهم يفرض عليها قيد الرهن منذ سنوات وكانت قيمها السعريّة مختلفة عن سعرها الحالي، والأسهم المرهونة هي تلك الأسهم التي يتم إيداعها لدى «المقاصة» من قبل المدين الراهن لصالح الدائن المرتهن، ويمكن رفع الرهن بناء على طلب المرتهن وذلك لانقضاء الغرض من الرهن بسداد الدين، كما يمكن حجز الرهن بتعيين الدائن المرتهن من بيع الأسهم المرهونة لصالحه حال تعسر الراهن.

عدد وقيمة الأسهم المرهونة لشركات السوق الأول	السهم	سعر الإقفال في 31 يناير	إجمالي القيمة (دينار)
عدد الأسهم المرهونة	الوطني	1050	688,729,138,650
	الخليج	0,312	41,577,302
	KIB	0,282	67,190,343
	برقان	0,305	7,229,868
	بيتك	0,837	113,512,040
	بوبيان	0,647	1,333,996
	مشاريع الكويت	0,210	31,489
	المباني	0,914	184,953,763
	صناعات وطنية	0,244	650,193
	بوبيان بتروكيماويات	0,679	40,442,611
	القرين	0,308	175,264
	اجيلتي	0,850	36,921,412
	زين	0,576	62,817,558
	هيومن سوفت	3118	-
	جي اف اتش	0,068	381
	اهلي متحد - البحرين	0,340	269,428,072
	وربة	0,279	27,629,370
	ميزان	0,485	19,400
	المتكاملة	0,560	583,098
			1,544 مليار دينار

المرتبة السابعة بكميات أسهم مرهونة 133,2 مليون سهم بقيمة 41,5 مليون دينار تلاه سهم بوبيان للبتروكيماويات بكميات أسهم مرهونة 595,6

في المرتبة السادسة بكميات أسهم قيد الرهن بلغت 238,2 مليون سهم بقيمة 67,1 مليون دينار وجاء سهم الخليج في

شركة زين جاء في المرتبة الخامسة، إذ بلغت كميات الأسهم المرهونة عليه 109,05 ملايين سهم بقيمة 62,8 مليون دينار، تلاه سهم

شريف حمدي بلغت قيمة حصص الأسهم المرهونة في الشركات المدرجة بالسوق الأول لصالح بنوك ومؤسسات مالية، وعددها 19 شركة نحو 1,54 مليار دينار وفقاً لإقفالات السوق في نهاية شهر يناير الماضي. وتفاوتت قيم الأسهم قيد الرهن للشركات المدرجة بالسوق الأول. وتبين من خلال رصد أعدته «الأنباء» أن سهم الوطني جاء بالصدارة من حيث قيمة الأسهم المرهونة، إذ بلغ عدد هذه الأسهم نحو 655,9 مليون سهم بقيمة 688,7 مليون دينار وفقاً لسعر إقفال السهم في 31 يناير الماضي عند 1050 فلساً للسهم وجاء سهم اهلي متحد - البحرين ثانياً من حيث قيمة الأسهم المرهونة، إذ بلغت 269,4 مليون دينار، وتقدر كميات الأسهم قيد الرهن بـ 792,4 مليون سهم، وجاء ثالثاً سهم المباني، إذ تقدر كمية الأسهم المرهونة بـ 202,3 مليون سهم بقيمة 184,9 مليون دينار واربعا، حل سهم بيتك بكميات أسهم مرهونة 135,6 مليون سهم بقيمة 113,5 مليون دينار. وأظهر الرصد أن سهم

قفزت 46% بنهاية العام الماضي.. ومعدل الفائدة دعم الزيادة

7 مليارات دينار ودايع الأجانب في البنوك الكويتية

المحرر الاقتصادي



الأجانب بالبنوك الكويتية وكذلك اقتراضهم، فقد وضع الأجانب وأغلبهم من المؤسسات نحو ملياري دولار للاستثمار في الأسهم الكويتية خلال 2019 وأغلبها من البنوك وأسهم الشركات التشغيلية ذات التوزيعات النقدية الثابتة، وهو ما قد يشير إلى استفادة الشركات الاستثمارية الأجنبية من الاستثمار في البورصة في الجانب ارتفاع الفائدة على الإيداع والاقتراض بأسعار فائدة مناسبة للاستثمار في الأسهم الكويتية. وتدفقت الاستثمارات الأجنبية إلى البورصة الكويتية خلال العام الماضي بعد قرارات ترقيتها مثل المؤشرات العالمية مثل مؤشر فوتسي لأسواق ومورجان ستانلي للأسواق الناشئة، والتي دائماً ما تتبعها صناديق استثمار ومؤسسات مالية ضخمة. وقد يكون للترقية دور في لفت انتباه العديد من المؤسسات الأجنبية إلى البنوك الكويتية التي تتميز بميزانيات قوية ومستويات سيولة مرتفعة وتصنيفات ائتمانية في الأفضل في المنطقة.

الائتمان المحلي

وقد استقر معدل نمو الائتمان المحلي بصفة عامة عند مستوى 4,3% على أساس سنوي في ديسمبر 2019 مقابل 4,2% على أساس سنوي في ديسمبر 2018. وبالنسبة للعام 2019 ككل، فقد تباطأ نمو إقراض الشركات إلى 4,3% على أساس سنوي مقابل نمو بلغت نسبته 5,1% في العام 2018، وكذلك تباطأ نمو القروض الشخصية أيضاً ليصل إلى 5% مقابل 6% في العام 2018، وقد قابل نمو مرتفع في الائتمان الممنوح للمؤسسات المالية غير المصرفية والقطاع العقاري أيضاً بنسبة 7,9% في 2019 لكليهما.

الترقية للبورصة والبنوك معاً

بالتزامن مع زيادة إيداعات

أسعار الفائدة في الشهرين الأخيرين من العام الماضي. فقد جاءت نصف الزيادة في الاقتراض الأجنبي في الشهرين الأخيرين من انخفاض الفائدة. وقد ارتفعت قروض الأجانب بنسبة وصلت إلى 21% على أساس سنوي لتصل إلى 9 مليارات دولار بنهاية ديسمبر الماضي مقارنة بـ 7,4 مليارات دولار بنهاية 2018 وبتزايد بلغت 1,54 مليار دولار خلال العام. ويشير تقرير بنك الكويت الوطني الصادر حديثاً أن السيولة المحلية في القطاع المصرفي الكويتي قد تقلصت قليلاً في 2019. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال زيادة نسبة القروض إلى الودائع والتي بلغت 88% في ديسمبر 2019 مقابل 85% قبل عام واحد. كما أن الاحتياطات الإضافية (مقارنة بالحد الأدنى للمستويات المطلوبة من قبل بنك الكويت المركزي والمقررة بنسبة 18%) قد شهدت بعض التراجع خلال 2019. وفي ضوء ذلك، اجتذبت بعض البنوك الكويتية المزيد من الودائع من الخارج.

اقتراض استثماري

وتتزامن زيادة تعاملات الأجانب المصرفية، خاصة الإقراض، مع زيادة ملحوظة في

وجود هوامش تنافسية لدى البنوك الكويتية لتمويل الشركات والمؤسسات، فإنه يلاحظ أيضاً زيادة في الاقتراض الأجنبي من البنوك، خصوصاً بعد أن خفض «المركزي» من

زاد جانبية الإيداع لدى البنوك الكويتية.

ارتفاع في القروض

ورغم أن فائدة الاقتراض تعتبر مرتفعة نسبياً، إلا أن

بالخض بنسب متفاوتة، إلا أن بنك الكويت المركزي أبقى على الفائدة دون تغيير لمدة 10 أشهر من العام، ليعلن عن أول خفض بربع نقطة مئوية في نهاية أكتوبر، الأمر الذي

وتأتي الزيادة في إيداعات الأجانب لدى البنوك الكويتية في ظل خفض الفيدرالي الأميركي للفائدة 3 مرات خلال 2019، وقد رافقته البنوك المركزية الرئيسية

بيد أن الأجانب، خاصة شركات وصناديق الاستثمار، لم تلتفت فقط إلى أسهم البنوك المدرجة في البورصة الكويتية عقب ترقية البورصة إلى المؤشرات العالمية، ولكنها رأت فرصاً أيضاً في الإيداع والاقتراض من هذه البنوك، لما تتمتع به عمليات الإيداع من جاذبية وتنافسية في أسعار الفائدة مقارنة مع البنوك الكبرى حول العالم.

جاذبية فوائد الإيداع

وأظهرت بيانات بنك الكويت المركزي زيادة كبيرة في ودايع الأجانب من غير المقيمين في الكويت وقروضهم من البنوك الكويتية خلال 2019. إذ قفزت ودايع الأجانب من الشركات والأفراد - غير المقيمين - بنسبة 46% على أساس سنوي لتصل إجمالي ودايعهم بالبنوك الكويتية إلى 6,9 مليارات دينار ما يعادل 23,2 مليار دولار بنهاية ديسمبر الماضي مقارنة بقيمتها في نهاية 2018 البالغة 15,8 مليار دولار بزيادة 7,4 مليارات